

# كرامة إحاطة

## نموذج الأسد لمكافحة كوفيد-19 استثمار الأزمة لرفع العقوبات وتجاهل لأرواح السوريين

أيار 2020

### مقدمة

في الوقت الذي تركز فيه دول العالم على صياغة استراتيجيات مواجهة جائحة الفيروس "كوفيد-19" لإنقاذ مواطنيها والمقيمين على أرضها، ينشغل النظام السوري في التفكير والبحث عن طرق لتسييس الأزمة الإنسانية واستغلالها لرفع العقوبات والقيود المفروضة عليه. وبينما كان يخطط لسبل رفع العقوبات، كان الوباء ينتشر في البلاد دون اتخاذ إجراءات حماية جديدة.

تأخر النظام السوري في إعلانه عن أول إصابة بفيروس "كوفيد-19" ضمن مناطق سيطرته، ففي 22 آذار/مارس اعترف وزير الصحة في حكومة النظام السوري نزار يازجي على شاشة التلفزيون بأول إصابة رسمية بفيروس "كوفيد-19" في البلاد، بعد أسابيع من بدء انتشار شائعات على وسائل التواصل الاجتماعي عن ظهور حالات المرض ورغم اعلان مختلف الدول المجاورة والدول الحليفة مع النظام السوري والتي تتوافد ميليشياتها ومختلف فرقها العسكرية والدبلوماسية والتقنية إلى سوريا عن انتشار الفيروس وخاصة إيران والعراق ولبنان حيث لم تنقطع التنقلات المدنية والعسكرية بين مناطق النظام و هذه الدول.

لقد بنى النظام السوري خطابه على أن العقوبات هي العقبة الرئيسية التي تحد من قدرات البلاد لمواجهة الجائحة، في الوقت نفسه عمل حلفاء النظام بجهد منظم في أروقة الأمم المتحدة لرفع العقوبات متجاهلين حقيقة أنهم لم يقدموا مساعدات إنسانية أو طبية ولكنهم استمروا بدعم جهود النظام العسكرية التي أدت إلى تهجير أكثر من مليون سوري منذ بداية العام، والتسبب في خلق بيئة لمواجهة السوريين. لقد أظهرت الجائحة أن النظام السوري ليس لديه القدرة على التصرف كدولة حقيقية تحمي مواطنيها وتخدمهم، بل لجأ إلى نموذج قاتل يعتمد على التستر على الإصابات وحجم انتشارها ومدى خطورة الوضع.

### المحتويات

1	مقدمة
2	لماذا يتم فرض العقوبات
2	نطاق العقوبات على النظام السوري
3	العقوبات المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي
4	العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية
5	العقوبات لا تستهدف المواطنين السوريين بشكل مباشر
7	نموذج الأسد في التعامل مع الجائحة
9	استمرار الظروف التي أدت إلى فرض العقوبات

## أولاً: لماذا يتم فرض العقوبات؟

العقوبات الدولية هي تدابير ردعية تقييدية غير مرتبطة باستخدام القوة المسلحة تفرضها المنظمات الدولية -كالأمم المتحدة<sup>1</sup> والاتحاد الأوروبي- أو دول منفردة، ضد دول أو جهات غير حكومية أو أفراد يشكل سلوكهم أو سياساتهم انتهاكاً للقانون الدولي وحقوق الإنسان أو تهديداً للسلام والأمن العالمي أو الإقليمي، وذلك بهدف التأثير على سلوك أو سياسات هؤلاء الفاعلين وإقناعهم بوقف الانتهاكات التي تهدد السلم والأمن. وفقاً لميثاق الاتحاد الأوروبي تعتبر العقوبات إحدى أدوات الاتحاد لتعزيز أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)<sup>2</sup> في سبيل تعزيز السلام العالمي، و حماية حقوق الإنسان و احترام سيادة القانون و الديمقراطية، و حماية القانون الدولي، ومنع انتشار العنف. هذه العقوبات يتم تجديدها سنوياً بعد مراجعة الأسباب التي أدت لفرضها، ويمكن لأي دولة من دول الاتحاد الأوروبي أن تعترض على تمديد العقوبات وتوقف إثر ذلك تلك العقوبات.

بينما تقوم الولايات المتحدة بفرض العقوبات لاعتبارات دولية و أخرى خاصة بها متعلقة بالأمن القومي والسياسات الخارجية أو الاقتصادية، تعتبر عقوبات الأمم المتحدة الأكثر فاعلية وتأثيراً على الدولة المستهدفة بحكم أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بتطبيق هذه العقوبات، بينما العقوبات المفروضة من الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة أو أي دول أخرى غير ملزمة لباقي أعضاء الأمم المتحدة.

### 1. نطاق العقوبات على النظام السوري

مع مطلع 2020 لم تخضع الحكومة السورية لأي عقوبات من قبل الأمم المتحدة بسبب فيتو روسيا والصين، مما يعني أن النظام السوري حتى الآن هو بمنأى عن أي عقوبات شاملة أومية تستهدف مؤسساته أو أفرادها، أما العقوبات المفروضة عليه (بمختلف أنواعها) فتقتصر على الدول التالية:

الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، استراليا، تركيا، جامعة الدول العربية، إضافة لدول حليفة للولايات المتحدة الأميركية. و هذه الدول فرضت عقوبات على النظام السوري بسبب قتله للمتظاهرين السلميين وهجومه فيما بعد على أهداف مدنية أدت إلى مقتل آلاف المدنيين بما فيها هجمات بالسلح الكيمياء، وتختلف هذه العقوبات من دولة إلى أخرى فبعضها يقتصر على منع سفر بعض المسؤولين وبعضها الآخر يذهب لمنع بيع السلح للنظام السوري، فيما يذهب آخرون لوضع قيود على التعاملات الاقتصادية للأفراد أو الشركات أو الحكومات. ونستطيع أن نشير إلى التفاصيل فيما يأتي:

<sup>1</sup> المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة

<https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/repertoire/actions#rel3>

EU, sanctions Policy, [https://eeas.europa.eu/topics/sanctions-policy/423/sanctions-policy\\_en](https://eeas.europa.eu/topics/sanctions-policy/423/sanctions-policy_en) 2

أيار 2020

نموذج الأسد لمكافحة كوفيد-19  
استثمار الأمانة لرفع العقوبات  
وتجاهل لأرواح السوريين

## 2. العقوبات المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي

يفرض الاتحاد الأوروبي نوعين من العقوبات على النظام السوري وهي: عقوبات فردية أو محددة، تستهدف أفراداً معينين وكيانات محددة لارتباطهم بالنظام السوري ولكونهم أيضاً مسؤولين عن انتهاكات لحقوق الإنسان وقمع لحرية الرأي والمتظاهرين أو المعارضين للنظام السوري ولدعمهم له في هذه الإجراءات، ويمكن تلخيص الفئات المستهدفة على النحو التالي:<sup>3</sup>

- رجال الأعمال المتنفذين في النظام السوري والمسؤولين عن قطاع النفط والاتصالات وقطاع التكنولوجيا، المشاركين في التحايل على نظام العقوبات بشكل مباشر أو غير مباشر للحفاظ على دعم النظام السوري، إضافة لوزراء النظام المعينين بعد مايو/ أيار 2011، كما أن هناك عقوبات على بعض كبار الضباط والمسؤولين إضافة لعقوبات على بشار الأسد نفسه.

- عقوبات على قطاعات اقتصادية معينة، حيث تستهدف حرمان النظام السوري من إيراداتها النقدية التي سوف يستخدمها في قتل السوريين ومن أهم القطاعات:<sup>4</sup> القطاع العسكري والأمني وشراء المعدات التي يمكن استعمالها للقتل والقمع، قطاع النفط والغاز ومواردهما المستخدمة في تمويل الحرب ضد المدنيين، وقطاع التكنولوجيا والاتصالات وكل ما يسمح بمراقبة المدنيين وتعزيز القبضة الأمنية إلكترونياً، إضافة إلى عقوبات على نقل الممتلكات الأثرية والمعادن الثمينة التي حاول النظام بيعها لاستخدام تلك الإيرادات في تمويل عمليات القمع أو عملياته العسكرية ضد السوريين.

## 3. العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية

تعد العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة على النظام السوري أكثر شمولاً وتوسعاً من العقوبات الأوروبية. وقد بدأت هذه العقوبات عام 2004 بقانون محاسبة سوريا و تلاها الكثير من العقوبات الاقتصادية المتعلقة بسلوك النظام السوري في لبنان و العراق. أما العقوبات التي فرضت بعد شهر أذار 2011 فقد كانت توسيعاً للعقوبات السابقة بسبب استخدام القوة العسكرية في قمع المتظاهرين و قتل السوريين، ثم صدرت قرارات تنفيذية أخرى لتجميد أموال السوريين المتورطين في قتل السوريين سواء كانوا في الجيش السوري أو أجهزة الأمن.

وكما في حالة العقوبات الأوروبية، فإن العقوبات الأمريكية تجاه النظام السوري كانت على نوعين: عقوبات على الأفراد وعقوبات على القطاعات. وهذه العقوبات متشابهة في كثير من النقاط، ولعل قانون قيصر - المعتمد مؤخراً والذي لم يطبق بعد- هو الأهم والذي سوف يكون الأكثر تأثيراً على النظام السوري وحلفائه كونه لا يشمل فقط أركان النظام السوري بل من يتعامل معهم أيضاً، وأبرز النقاط المتعلقة به هي<sup>5</sup>:

Article 15 , COUNCIL REGULATION (EU) No 362012/ of 18 January 2012 concerning restrictive measures in view of the situation in Syria and repealing Regulation (EU) No 4422011/

<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A32012R0036>

ANNEX I , LIST OF EQUIPMENT WHICH MIGHT BE USED FOR INTERNAL REPRESSION AS REFERRED TO IN ARTICLE 2 AND ARTICLE 3 , COUNCIL REGULATION (EU) No 362012/ of 18 January 2012 concerning restrictive measures in view of the situation in Syria and repealing Regulation (EU) No 4422011/

<https://www.congress.gov/bill/116th-congress/house-bill/31> H.R.31 Caesar Syria Civilian Protection Act of 2019

# كرامة إحاطة

أيار 2020

نموذج الأسد لمكافحة كوفيد-19  
استثمار الأزمة لرفع العقوبات  
وتجاهل لأرواح السوريين

ه عقوبات على أي شخص أجنبي يشارك في نشاط موصوف بالدعم المالي أو المادي أو التقني للنظام السوري.  
ه المتعاقدون العسكريون أو شركات المرتزقة أو القوى شبه العسكرية التي تنشط داخل سوريا لصالح أو نيابة عن النظام السوري أو حكومة الاتحاد الروسي أو حكومة إيران.  
ه من يتعامل بقطاع النفط والغاز، قطاع تكنولوجيا والاتصالات مع النظام السوري.  
ه من يبيع طائرات أو يوفر قطع غيار الطائرات التي تستخدم للأغراض العسكرية لصالح النظام السوري أو نيابة عنه لأي شخص أجنبي يعمل في منطقة يسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر النظام السوري أو القوات الأجنبية المرتبطة به.  
ه من يعمل عن قصد، بشكل مباشر أو غير مباشر، بتوفير خدمات بناء وإعمار أو هندسة كبيرة للنظام السوري.  
كما تم وضع أشخاص بعينهم على قائمة العقوبات أبرزهم بشار الأسد ونوابه و وزراؤه وأعضاء مجلس الوزراء والمحافظون، إضافة لرؤساء الفرق والوحدات العسكرية والقوى الأمنية وكبار الضباط المسؤولين عن القمع والتعذيب، وذلك لكونهم يتحملون المسؤولية الرئيسية في عمليات القمع والقصف والتهجير.

## ثانياً: العقوبات لا تستهدف المواطنين السوريين بشكل مباشر

إنّ العقوبات التي فرضت على النظام السوري من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لم تستهدف أي قطاع يؤثر على الوضع المعيشي للمواطنين مثل الغذاء والطب والصناعات غير المستخدمة في قتل السوريين لكي لا تنعكس آثار العقوبات على السوريين أنفسهم، ومن هذه الاستثناءات المذكورة بشكل واضح وصريح:  
ه يجوز للسلطات المختصة في دول الاتحاد الأوروبي أن تمنح التراخيص لعقود محددة عند التأكد من أن الأموال أو الموارد الاقتصادية المرتبطة بهذه العقود لغرض توفير الإغاثة الإنسانية في سوريا أو تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين في سوريا.  
ه يجوز الإفراج عن الأموال أو الموارد الاقتصادية لصالح الأمم المتحدة لغرض توصيل أو تسهيل توصيل المساعدات في سوريا وفقاً لبرنامج الاستجابة الإنسانية السورية، إضافة لتلبية احتياجات الطاقة والصرف الصحي للمدنيين في سوريا.  
ه استثنت العقوبات العلاج الطبي والمواد الطبية والغذائية وأي مستلزمات زراعية أو موجهة لأغراض إنسانية أو لصالح مؤسسات الأمم المتحدة أو الكيانات العامة التي تتلقى تمويلاً من الاتحاد الأوروبي أو أحد أعضائه من أجل تقديم الإغاثة الإنسانية أو المساعدة للسكان المدنيين.  
ه يسمح بتريخيص حسابات مصرفية جديدة في البنوك الأوروبية، و استقبال أو ارسال الأموال إذا كانت مخصصة للأنشطة الإنسانية للسكان في سوريا.  
كما أنه يحق لأي شخص أو كيان مشمول بالعقوبات الاعتراض عليها أمام مجلس الاتحاد الأوروبي و الذي يملك صلاحية الأخذ بعين الاعتبار إزالة الشخص أو الكيان من قائمة العقوبات.

# كرامة إحاطة

أيار 2020

نموذج الأسد لمكافحة كوفيد-19  
استثمار الأمانة لرفع العقوبات  
وتجاهل لأرواح السوريين

أما بالنسبة للعقوبات الأمريكية، فقد أصدرت الخارجية الأمريكية دليلاً إرشادياً لاستيراد الأدوية والمعدات الطبية لعدد من الدول من ضمنها سوريا - من أجل إبطال أعذار النظام السوري والتأكيد على أن العقوبات لا تستهدف المواطنين السوري بل النظام السوري وآلة القتل التي لم تتوقف عن إبادة السوريين منذ تسع سنوات. ففي توضيحها الأخير أكدت السفارة الأميركية في دمشق عبر موقعها على الانترنت على أن العقوبات لا تستهدف بأي شكل من الأشكال دخول المواد الغذائية أو الطبية وأكدت أن هناك برامج ممولة من قبل الولايات المتحدة الأميركية تعمل على إيصال المساعدات لمختلف المناطق بما فيها تلك التي تحت سيطرة النظام حيث أكد السفير جيمس جيفري أن "العقوبات الأميركية لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على دخول المواد الغذائية أو المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الأدوية و الإمدادات الطبية إلى سوريا. إننا و منذ تطبيق عقوباتنا قدّمنا استثناءات للمساعدات الإنسانية في جميع مناطق سوريا"<sup>6</sup>

وفي السياق ذاته، أكدت الدول الأوروبية خلال جلسة مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة في 29 نيسان/أبريل أنّ عقوبات الاتحاد الأوروبي ليست عائقاً أمام الحرب ضد فيروس كورونا. حيث لخص سفير إستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورجنسون، موقف الاتحاد الأوروبي<sup>8</sup> رداً على مزاعم روسيا وبعض الدول الأخرى بضرورة رفع العقوبات وأكد أنّ "الاتحاد الأوروبي لا يزال عازماً على تطبيق عقوباته على سوريا، سواء على شخصيات أو كيانات أو سلع معينة. وهكذا فإنّ الادعاءات بأنّ العقوبات تقوّض بطريقة أو بأخرى الحرب على فيروس كورونا لا أساس لها. حيث لا تمنع الاجراءات التقييدية للاتحاد الأوروبي من وصول أي من المواد اللازمة للتصدي للفيروس". إضافة إلى ذلك، أكد السفير البريطاني جيمس روكو موقف الاتحاد الأوروبي بقوله "أودّ التأكيد على أنّ السلع والمواد الطبية المستخدمة لمكافحة فيروس كورونا غير خاضعة لعقوبات الاتحاد الأوروبي، والتي تواصل المملكة المتحدة تطبيقها، بالإضافة إلى وجود استثناءات للعقوبات فيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية في سوريا".

فيما لم تتحدث منظمة الصحة العالمية (وأي منظمات دولية أو إنسانية أخرى) عن أي عوائق تواجه عملها في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام بسبب العقوبات المفروضة عليه. بل في تقرير الأوتشا (OCHA) الصادر بتاريخ 17 نيسان 2020 تحدثت المنظمة عن تزويد وزارة الصحة السورية منذ 12 شباط من العام الجاري بأربعة آلاف وحدة اختبار كشف عن فيروس "كوفيد-19" و العديد من المعدات الطبية لمواجهة الفيروس، أي قبل إعلان النظام السوري عن أي إصابات في مناطق سيطرته. كما تحدثت عن إنشاء مختبرات جديدة في حلب واللاذقية وحمص والحسكة إضافة الى المخبر الذي تم إنشاؤه في دمشق، والبدء في تدريب كوادر المختبرات في 24 مخبر على الأراضي الخاضعة لسيطرة النظام.

6 راجع وزارة الخزانة الأميركية، الرابط

[https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/covid19\\_factsheet\\_20200416.pdf](https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/covid19_factsheet_20200416.pdf)

7 بيان من السفير جيفري حول تفشي فايروس كوفيد-19 في سوريا <https://bit.ly/3bRATZW>

8 Read the statement by Ambassador Jurgenson here:

[/https://un.mfa.ee/national-statement-at-the-un-security-council-on-the-political-situation-in-syria](https://un.mfa.ee/national-statement-at-the-un-security-council-on-the-political-situation-in-syria)

9 Read the statement by Ambassador Roscoe here:

<https://www.gov.uk/government/speeches/the-process-of-seeking-a-political-solution-in-syria-must-not-cease>

10 راجع الأوتشا، تطورات الوضع حول كوفيد-19،

17-april-2020-<https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-covid-19-update-no-06>

# كرامة إحاطة

أيار 2020

نموذج الأسد لمكافحة كوفيد-19  
استثمار الأزمة لرفع العقوبات  
وتجاهل لأرواح السوريين

و كما ذكرنا سابقاً، في حال فرض الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة عقوبات على أشخاص أو كيانات معينة، فإنه من الممكن توفير الموارد المالية لهذه الكيانات والأفراد إن كان الغرض متعلقاً بتقديم الإغاثة الإنسانية في سوريا أو المساعدة الإنسانية للسوريين. لكن لا يزال عديد كبير من المنظمات، على رأسها منظمة أطباء بلا حدود، تشتكي من عدم القدرة على الوصول إلى المدنيين و تقديم الخدمات والمواد الطبية اللازمة لمواجهة الوباء، وذلك بسبب عدم منح النظام السوري إذناً لهم بالعمل. أي أنه ليس للعقوبات أي صلة بذلك.

## ثالثاً: نموذج الأسد في التعامل مع الجائحة

في خضم الأزمة التي أصابت العالم والتي تتزامن مع جهود الحكومات المختلفة لحماية مواطنيها وتعزيز النظم الصحية، يعمل النظام السوري وحلفاؤه على استغلال الأزمة لرفع العقوبات وتأمين ضخ المال وتعويم النظام السوري بحجة أن العقوبات تعيق مكافحة الوباء وأنها تحرم النظام من الموارد المادية والمالية لمواجهة الفيروس بشكل فعال. إن المتابع للوضع في سورية يجد أن النظام السوري أبقى على نشاطاته مع الدول والمناطق التي انتشر فيها الوباء فالرحلات إلى إيران والعراق لم تنقطع حتى هذه اللحظة باستثناء لبنان الذي أغلق حدوده مع سوريا، لكن المعابر غير القانونية البرية لا تزال تستخدمها ميليشيات تدعمها إيران بشكل يومي.

لقد حارب النظام السوري كل من حذر أو نبه السوريين من انتشار الوباء، حيث استهدف أطباء وإعلاميين وشخصيات عامة تحدثت عن انتشار المرض بين السوريين،<sup>13</sup> إضافة إلى إقفال مقاهي الانترنت دون إقفال المقاهي العادية وأماكن التجمعات العامة الأخرى لمنع انتشار<sup>12</sup> الأخبار حول المرض إضافة إلى وضع حدود لحجم الانترنت المستخدم منزلياً. لقد اعترفت وزارة الصحة بعدد قليل من حالات الإصابة والوفيات، على الرغم من المعلومات الموثقة عن انتشار الفيروس بين الناس. فبحسب منظمة Syria Direct، تم جمع حوالي 240 حالة من الحجر الصحي الطبي، في حين أفاد المرصد السوري لحقوق الانسان أن 166 شخصاً تم عزلهم طبياً داخل الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة السورية. ومن المفارقات أن وزيرة الصحة السورية، هزار رائف، ذكرت في مقابلة لها أن النظام السوري يضرب به المثل في محاربة الفيروس وأن العديد من الدول قد تواصلت معه لتستفيد من تجربته.

11 انظر على سبيل المثال: وصول لبنانيين مقيمين في طهران الى لبنان عبر المصنع، 1، 2020/3/LBC:

<https://bit.ly/2WthkCu>

12 مقتل طبيب في مشفى "القرداحة" في ظروف غامضة، المرصد السوري لحقوق الانسان، 2020/3/12:

<https://bit.ly/395AUy1>

13 راجع الشرق الأوسط، رفع البنزين بعد تقنين باقات الانترنت، 1 آذار 2020، <https://bit.ly/2YoUUTE>.

14 راجع تقرير سورية دايركت، الرابط: <https://bit.ly/3d02BnB>

15 فيديو المقابلة مع المسؤولة على الرابط: <https://bit.ly/35iKdU8>

# كرامة إحاطة

أيار 2020

نموذج الأسد لمكافحة كوفيد-19  
استثمار الأزمة لرفع العقوبات  
وتجاهل لأرواح السوريين

لاتزال مؤسسات الشركة السورية للتجارة وأفران الخبز والأعداد القليلة لأجهزة الصراف الآلي ومديرية البريد في المحافظات وأماكن دفع فواتير الكهرباء والمياه وغيرها أماكن تجمع للمواطنين السوريين بدون وجود أي قواعد سلامة أو ابتعاد اجتماعي. وبينما تعاني أنظمة الرعاية الصحية في الدول المتقدمة من الانهك والانهيار في بعض الحالات بسبب جائحة "كوفيد-19"، فإن مؤسسات النظام الطبية (الضعيفة أصلاً) لا تزال حتى هذه اللحظة موضوعة في خدمة جيش النظام وقواته التي تقوم بهجمات ضد المدنيين ويتم إعطاء الأولوية لجرحي الجيش والأمن والقوات الحليفة الأجنبية على أي حالة طبية أخرى مهما كان وضعها بسيطاً أو خطيراً.

كل النقاط السابقة هي مؤشرات على استهتار كامل بحياة المواطنين من قبل النظام السوري وتفضيل لمصالحه ومصالح حلفائه العسكرية والأمنية والسياسية على حياة الشعب السوري خاصة وسط حالة الطوارئ التي تعصف بالبلاد. ولكن الاستهتار بالقطاع الصحي وحياة المواطنين وصحتهم ليس وليد اليوم، فقد قام النظام السوري بقتل قرابة ألف عامل في القطاع الطبي منذ 2011 وحتى 2020<sup>16</sup>، وقام باعتقال عدد من أبرز الكوادر الطبية السورية بصورة تعسفية، بينما يستمر في استهداف المشافي والنقاط الطبية و سيارات الإسعاف في حملاته العسكرية التي كان آخرها في ادلب ضمن سياسة منهجية واضحة لتدمير البنى الخدمية التحتية في سوريا وحرمان الشعب السوري من الكوادر الطبية التي يحتاجها اليوم لمواجهة الجائحة.

من جهة أخرى، فقد حاولت منظمات عدة تعمل في الشأن الإنساني والطبي أن تعمل في مناطق النظام لمساعدة السوريين ولكن النظام السوري رفض إعطائها تصاريح عمل كما في حالة منظمة أطباء بلا حدود<sup>17</sup>، كما أكدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن النظام السوري يمنع منظمات دولية ومؤسسات الأمم المتحدة من العمل والتحرك في الأراضي السورية دون أذن وتصاريح عمل تحتاج لأشهر في حال الموافقة<sup>18</sup>.

لقد حاول النظام السوري استثمار الجائحة من أجل رفع العقوبات مدعياً أن استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والطبية في سوريا هو بسبب العقوبات وبأن مؤسساته لن تتمكن من مواجهة انتشار الوباء بسبب منع تدفق المواد الطبية والغذائية تجاهه، وهو الأمر الذي نفته الدول التي فرضت العقوبات، حيث لم تشمل العقوبات القطاعين الطبي والغذائي<sup>19</sup> فيما لا تزال الأسباب الرئيسة التي أدت إلى فرض العقوبات قائمة، في حين أن سلوك النظام السوري وسياساته تتضارب بشكل مباشر مع ادعائه الحرص على سلامة المواطنين.

<sup>16</sup> راجع استهداف الكوادر الطبية في سورية، اطباء لحقوق الانسان

<https://phr.org/our-work/resources/medical-personnel-are-targeted-in-syria/?lang=ar>

<sup>17</sup> النظام يمنع أطباء بلاحدود من العمل في مناطقهم، 27 نيسان 2020، <https://bit.ly/2KMBjEY>

<sup>18</sup> SNHR, Sanctions Are Linked to the Syrian Regime's Continuing Violations and Don't Include

Medical Supplies and Food, Which Shouldn't Be Delivered Through the Regime,

<http://sn4hr.org/blog/202054922/27/04//>

<sup>19</sup> بيان من السفير جيفري حول تفشي فايروس كوفيد-19- في سوريا <https://bit.ly/3bRATZW>

أيار 2020

نموذج الأسد لمكافحة كوفيد-19  
استثمار الأزمة لرفع العقوبات  
وتجاهل لأرواح السوريين

## رابعاً: استمرار الظروف التي أدت إلى فرض العقوبات

تعتبر العقوبات أحد أدوات الضغط الحالية المطبقة على النظام السوري وحلفائه لدفعهم باتجاه تغيير سلوكهم القمعي تجاه الشعب السوري وإضعاف قدرتهم على القيام بالمزيد من جرائم الحرب وانتهاك حقوق الإنسان، كما تفيد في زيادة عزلة السياسة والاقتصادية عن المجتمع الدولي بهدف الدفع باتجاه حل سياسي شامل ومستدام في سوريا. وكون هذه العقوبات قد فرضت لأسباب معينة و محددة فرفعها مرتبط بزوال أسبابها و بتحقيق أهدافها، فإن رفع العقوبات يجب أن يسبقه تحولات جذرية في سياسات النظام تجاه الشعب، و على سبيل المثال فقد حدد المشرعون لقانون قيصر شروطاً خاصة لإيقاف القانون و من أهمها<sup>20</sup>:

ه ألا تستخدم الحكومة السورية أو حكومة الاتحاد الروسي المجال الجوي فوق سوريا لاستهداف السكان المدنيين عبر الأدوات الحارقة، البراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية والأسلحة التقليدية، بما في ذلك الصواريخ و المتفجرات.

ه ألا تبقى المناطق التي تحاصرها حكومة سوريا، حكومة الاتحاد الروسي، حكومة إيران أو أي شخص أجنبي (حسب ما وصف في نص القانون رقم 102) بمعزل عن المساعدات الدولية و أن يتم تأمين وصول منتظم للمساعدات الإنسانية و تأمين حرية السفر والرعاية الطبية.

ه إطلاق الحكومة السورية سراح جميع السجناء السياسيين المحتجزين قسراً في سجون نظام بشار الأسد، و السماح لمنظمات حقوق الإنسان الدولية المعنية بالوصول الكامل لهذه المعتقلات من أجل إجراء التحقيقات المطلوبة .

ه توقف قوات الحكومة السورية وحكومة الاتحاد الروسي وحكومة إيران وأي شخص أجنبي (حسب ما وصف في الفقرة 102 من القانون) عن الاستهداف المعتمد للمرافق الطبية، المدارس، المناطق السكنية وأماكن التجمع السكني بما في ذلك الأسواق، والذي يشكل انتهاك للمعايير الدولية.

ه أن تسمح الحكومة السورية بالعودة الآمنة والطوعية والكرامة للسوريين الذي نزحوا بسبب النزاع.



# كرامة إحاطة

أيار 2020

نموذج الأسد لمكافحة كوفيد-19  
استثمار الأمانة لرفع العقوبات  
وتجاهل لأرواح السوريين

مؤخراً فرض الاتحاد الأوروبي في كانون الثاني 2020 عقوبات على 11 شخصية سورية وخمس شركات منخرطة في مشروع ماروتا سيتي و الذي من المزمع إنشائه في مدينة دمشق (في منطقة بساتين المزة و خلف الرازي) على أراضٍ كان يقطنها معارضون تم تهجيرهم قسراً من بيوتهم و انتزاع ملكياتهم، وهذه العقوبات لن تزول حتى يتم التوقف عن إجراءات السيطرة على أملاك المهجرين.

يتضح بشكل جلي من هذا التقرير أن العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على النظام السوري لا تستهدف بأي شكل من الأشكال المواطن السوري، بينما تركز على إضعاف قدرة النظام القمعية بحق الشعب السوري. ولكن وفي نفس الوقت فإن هذه العقوبات لا تضعف من قدرة النظام السوري على مواجهة جائحة "كوفيد-19".

من الواضح أنّ العقوبات الدولية المفروضة على النظام بسبب وحشيته وقمعه للشعب السوري ليست مصممة بأي حالٍ من الأحوال لإعاقة جهود مكافحة جائحة الكوفيد 19. بل على العكس، فإن الدول التي فرضت العقوبات لا تزال أكبر الجهات المانحة للمساعدات الانسانية والطبية للشعب السوري. إلا أنّ النظام وحلفاءه بكل بساطة يستخدمون هذه الجائحة لتعزيز قدرة النظام السوري على الحرب والحفاظ على نظامه الفاسد والمتآكل. هذه هي الحقيقة التي يجب إبلاغها للمجتمع الدولي و للسوريين الذين يعيشون تحت حكم الأسد.

إن أسباب فرض هذه العقوبات ما تزال ماثلة حتى هذه اللحظة مما يمنع رفعها، وإنّ أيّ رفع للعقوبات في ظل الظروف الحالية سيتم استثماره من قبل النظام السوري وحلفائه لإعادة تعويمه وعودته الى الساحة الدولية، وهذا سيؤدي إلى ضياع حقوق المهجرين و عدم تحقيق عودتهم الكريمة والطوعية والأمانة إلى بيوتهم، وتثبيت واقع غير قانوني أدى إلى تهجير أكثر من نصف الشعب السوري، وإنّ مرور هذه الجرائم دون محاسبة أو إعادة الحقوق إلى أصحابها سيؤدي لاستمرار حالة الفوضى وعدم الاستقرار في سوريا والدول المجاورة، مع خطر وقوع نتائج كارثية مترتبة على ذلك.

"الرابطة السورية لكرامة المواطن" هي تحرك شعبي حقوقي تم تأسيسها من قبل سوريين لخدمة المواطنين السوريين. تكافح الرابطة ضد العودة القسرية للمهجرين، وتؤمن أن تحركاً شعبياً لعودة كريمة مبنية على الاعتراف بحقوق المهجرين هو موضوع مركزي لأي حل قادم في سوريا.

✉ info@syacd.org  
📷 SYrianACD

الرابطة السورية  
لكرامة المواطن

